مجموعة جي إف إتش المالية (ش.م.ب)

افصاحات اضافية غير مراجعة مع المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

في ١١ مارس ٢٠٢٠ ، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً سلبياً جوهرياً على البنك وشركاته التابعة الرئيسية والشركات الزميلة (معاً "المجموعة"). تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩)، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ظهور جائحة الكورونا، والتدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار الجوهرية التالية على الوضع المالي وعمليات المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي تطلب من الوحدة المصرفية العاملة بقطاع التجزئة التابعة للمجموعة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة أشكالاً مختلفة من المساعدة المالية، تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، وتخفيض الرسوم المتعلقة بالمعاملات، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة من الأعمال المصرفية التجارية.
- الضغط الناتج من جائحة الكورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في بيع منتجات إدارة الاصول الجديدة وحجز موجودات تمويلية جديدة للشركات من قبل المجموعة. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١، كانت حجوزات الموجودات التمويلية أقل بنسبة ٥٢,٢٦٪ مقارنة لنفس الفترة من السنة السابقة.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي في حجز موجودات تمويلية جديدة للأفراد من قبل البنك، في حين انخفضت أرصدة الودائع مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لإجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. تأثرت النسب التنظيمية للسيولة وكفاية رأس المال للمجموعة، ولكنها تستمر بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية المعدلة. كما في ٣١ مارس ٢٠٢١، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ١٣,٢٥٪ و٢١٥٪ و٩٧٪ على التوالي.

افصاحات اضافية غير مراجعة مع المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالبنك لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها التمويلية.
- انعكس الأثر الاقتصادي العام للجائحة في حركة وتذبذب أسواق المال والدين العالمية منذ بداية سنة ٢٠٢١، مما اضطر المجموعة لاحتساب خسائر التقييم على محافظها من الصكوك.

بالإضافة لمجالات التأثير المذكورة أعلاه، ونتيجة للوضع الاقتصادي العام، فقد تم تأجيل بعض مبادرات العمل الاستراتيجية ومبادرات الاستثمارات لحين وجود مزيد من الوضوح حول مؤشرات التعافي وأثرها على بيئة العمل. بشكل عام، فقد حقق المصرف خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ صافي ربح يبلغ ١٦,٥٧ مليون دولار أمريكي، وهو أعلى من صافي الربح فترة المقارنة للسنة السابقة والبالغ ٥,٠٨ مليون دولار أمريكي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٢٢٦٪.

فيما يلي ملخص لمجالات التأثير المالي التراكمي على العمليات المصرفية في البحرين المذكورة أعلاه، اعتباراً من مارس ٢٠٢٠:

	صافي الأثر المحتسب في بيان الدخل الموحد للمجموعة بآلاف الدولارات الأمريكية	صافي الاثر علي بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بآلاف الدولارات الأمريكية	صافي الاثر المحتسب في بيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة بآلاف الدولارات الأمريكية
متوسط انخفاض الاحتياطي النقدي	-	٢٦,٠٥٨	-
اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة صفر%	(٧٣٧)	١٢٩,٦٧٦	(٧٣٧)
خسارة التعديل	-	(٢٥,٠٧٢)	(٢٥,٠٧٢)
إطفاء خسارة التعديل	٢٥,٠٧٢	٢٥,٠٧٢	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لجائحة الكورونا	(٥,١٧٢)	(٥,١٧٢)	-
منح حكومية	-	-	٤,٩٥٣
انخفاض إيرادات الرسوم (الأعمال المصرفية التجارية)	(٨٣٠)	-	-

تم تقديم اتفاقية إعادة الشراء الميسر في السنة السابقة، ولا تستمر مثل هذه التسهيلات في الفترة الحالية.

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو تكاليف إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في المعلومات المالية المرحلية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه إلتزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/٢٥٩/٢٠٢٠ (إصدار تقريرعن الأثر المالي لجائحة الكورونا (كوفيد – ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠، وتغطي فقط الأثر على العمليات المصرفية للمجموعة في البحرين. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة الكورونا (كوفيد – ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة .بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة الكورونا (كوفيد – ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.